

قضية اليوم

جنون آل سعود يطيح «الهابتين»

قرر النظام السعودي أمس أن يعلن وقف الهبتين اللتين سبق أن خصصهما لتسليح الجيش اللبناني، في خطوة مفاجئة لا بد أن تؤدي إلى تصعيد المواجهة في لبنان، قبل أسابيع من توقيع باراك أوباما على قانون يفرض عقوبات على المتعاونين مع حزب الله

العام بعدما تذوقوا طعم خفضهم أسعار النفط، ولتمويل حربيهم على اليمن وسوريا، قرروا نقل الجنون إلى لبنان. هددوا بطرد اللبنانيين الذين يعملون في أرض الجزيرة العربية، ثم «أهدوا» الحريري إعلاناً بوقف العمل بهبتي تسليح الجيش. يتذرعون بموقف حزب الله المعارض لعدوانهم على اليمن وسوريا، لوقف تسليح الجيش، بعدما صوروا سابقاً الهبتين كحجر الزاوية في سياسية محاصرة الحزب.

رجال الأعمال الذين يعناشون من مشاريع آل سعود في الحجاز ونجد والإحساء يهيمسون بأن النظام الحاكم لا يدفع لهم بدل أعمالهم منذ أشهر. المملكة إذا لا تريد أن تنفق، لأسباب خاصة بسياساتها المالية الجديدة. لكن إعلانها أمس وقف تنفيذ الهبتين ليس قراراً مالياً، بل قرار سياسي بتصعيد المواجهة في لبنان. وفيما لجأ رئيس الحكومة تمام سلام والحريري إلى استجداء السعوديين العودة عما فعلوه، انتقد حزب الله هذا الإداء، منمها آل سعود، في بيان شديد اللهجة، بالندرج بموقفه من العدوان على اليمن وسوريا والبحرين، لإخفاء قرارهم المدني على أسباب تقشفية.

وزير الداخلية نهاد المشنوق بشر اللبنانيين بما هو «أعظم». وما هو أعظم، بحسب أكثر من مصدر سياسي، بندرج تحت عنوانين: طرد ما أمكن من اللبنانيين من الخليج، وسحب وديعة من مصرف لبنان، موجودة منذ العام 2006، قيمتها 800 مليون دولار. وبحسب مصرفيين، فإن سحب هذه الوديعة، لا يؤثر بذاته على الوضع النقدي للبنان. لكنه يهز الثقة بالاستقرار. شبهه احد المصرفيين بدخول سارق إلى مصرف، حاملاً مسدساً يطلق الماء بدل الرصاص. فإذا عرف العاملون في المصرف انه مسدس مائي، لن



تتزم الرياض بموقف حزب الله الذي أقرت الهبتان بحجة «محاصرته» (هيثم الموسوي)

ثم، ولتعزيز القدرة على مكافحة الإرهاب، زار الرئيس سعد الحريري لبنان، حاملاً في جيبه مليار دولار، هبة شخصية من الملك السعودي عبدالله بن عبدالعزيز. هنا أيضاً، انهالت على «مملكة الخير» قصائد لم يقلها المتنبئ في سيف الدولة. مات الملك، فطالب أبنائه بمال أبيهم، ومنه المليار الذي قيل سابقاً إنه في جيب الحريري. توقّف إنفاق «الهبة». بدأ حكام نجد الجدد عدوانهم على اليمن، مفتحين عهد الجنون. يريدون تدمير اليمن وقتل أهله بصمت. تماماً كما احتلوا البحرين وقتلوا المعتمرين برفاعات الفساد في الحرم المكي واغتالوا الحجاج بسوء إدارتهم في منى. وارتكبوا مجزرة إعدام بحق من قالوا إنهم إرهابيون. وتمنع على أي كان الاعتراض ولو همساً. وفيما هم يخفون إنفاقهم

الإيرانية. وبهذه المليارات، سيُرسل لنا الفرنسيون أسلحة انتقتها إسرائيل. دُبجت المدائح للملك الذي قيل إنه أصاب عصافير عديدة، على رأسها تعزيز دور نظامه في لبنان، و«سحب الذرائع» من المنادين بالحفاظ على سلاح المقاومة.

الأميركيون ابلغوا قهوجي انهم سيسلمون الطائرات حتى لو امتنع السعودية عن الدفع

حتى باتت متهاككة، وبرامج تدريب محصورة. كل تطلّع إلى مصادر أخرى للتسليح يُواجه بالتهديد بقطع المعونات الأميركية التي لا تكفي لتجهيز مفازر شرطة فعالة. كمن يُمنع عنه الطعام، إلا بما يكفي لإبقائه على قيد الحياة بحدّها الأدنى، ثم يُهدده من يحقنه بالقليل، بقطع مصدر عيشه إذا ما حاول الحصول على ما يسد رمقه من مكان آخر. قبل أقل من عامين، استفاق ملك سعودي، بإذن أميركي طبعاً، وقرّر زيادة منسوب ما يتلقاه الجيش اللبناني من مساعدات. «عاشت الملكة العربية السعودية»، قالها رئيس الجمهورية، قائد الجيش السابق، ميشال سليمان؛ آل سعود قرروا منح فرنسا 3 مليارات دولار، مكافأة لها على دورها المتصلّب في سوريا، وفي المفاوضات النووية

حسن عليق

عندما قرّر الرئيس الراحل رفيق الحريري بناء الدولة وفق رؤيته، جعل التسؤل من النظام السعودي مدرسة. يرمي «طويل العمر» فئات موائده في لبنان، فيصبح لزاماً على اللبنانيين التسبيح بحمد «خادم الحرمين». اشتغل الحريري، وورثته من بعده، وفق السياسة الرسمية السعودية: الإسكات، بـ«الحسنى»، أو بقوة «القانون» وسيف أموال الاعلانات وغيرها من الوسائل المعروفة. كان ممنوعاً على اللبنانيين انتهاج أي سياسة تبني اقتصاداً وطنياً فيه شيء من المنعة والاقتدار، وتقييم ذل السؤال. الاقتصاد الحريري مبني على بيع الأرض للعائلات التي تسطو على ثروات أرض الجزيرة العربية (بيع العقارات في لبنان لأثرياء الخليج يُسمى جذب الاستثمارات)، وعلى سقط متاع قوافلها المحفلة بالذهب نحو المصارف الغربية (ويُسمى ذلك تعزيز القطاع المصرفي)، وعلى جذب بعض المهوسين بالجنس والمخدرات (واسم ذلك سياحة).

حماية هذه السياسة اقتضت بناء جيش تمنع الحريية عن جنوده وضباطه العيش الكريم، لأن الإنفاق عليهم غير مجد وغير مريح، وفق أدبيات وزير مال الحريية، فؤاد السنيورة. أما تسليح الجيش، فلا يتم من مال اللبنانيين. الاقتصاد الحريري مبني لدولة متخيلة، لا حروب فيها، ولا عدو على حدودها، ولا أخطار تتهدها، ولا حامى لها إلا سيد آل سعود. كما أن الاستثمار في تسليح جيش قوي، يحرم النظام السياسي موارد يفضل إنفاقها كرشى لتأبيد بقائه متسلطاً على رقاب الناس. لم يُسمح للجيش سوى بالحصول على ما يقزّه الأميركيون: أسلحة خفيفة، والبيات مستعملة

تقرير

العودة إلى المطامر: تنفيذ مقررات مجلس الوزراء بالقوة؟

أمني، ولا سيما بعد مطالبة وزراء في جلسة مجلس الوزراء الأخيرة «بتكليف القوى الزمنية والعسكرية تنفيذ مقررات مجلس الوزراء»، وهو ما يشي بإمكانية اللجوء الى فرض المطامر بالقوة.

«نحن مستعدون للموت أمام مطمر الناعمة عوضاً عن أن نموت ببطء داخل منازلنا»، يقول الناشط في حملة إقفال مطمر الناعمة وليد عياش، رداً على إمكان إقدام الحكومة على الاستعانة بالقوى الأمنية والجيش. من جهته، يقول الناشط في حملة «عكار منا مزبلة» أمين رجب، إن موقف الحملة واضح تجاه رفض فتح المطمر في سرار، معلناً، كما حملة إقفال مطمر الناعمة، استعداد

شهيّب أعلن انسحابه خلال جلسة مجلس الوزراء، أول من أمس، ولم تناقش البدائل أو تحديد الجهة التي ستأخذ المهمة عن شهيب». هل سيستر وزير البيئة محمد المشنوق الملف؟ تستعد المصادر نفسها هذا الأمر. حاولت «الأخبار» التواصل مع الوزير المشنوق، لكنها أخبرت بأن «الوزير ملتزم الصمت وعدم التعليق على ملف النفايات».

تثير مصادر متابعة للملف احتمال تكليف وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق مهمة تنفيذ خطة شهيب، التي أقرها مجلس الوزراء في قراره رقم 1/9/2015. وتعتبر هذه المصادر أن تكليف وزير الداخلية والبلديات ينطوي على بعد

الشركة لضمان تقديم المستندات المطلوبة»، والبالغة قيمتها مليونين ونصف مليون دولار. فعلياً، لم يُعلن عن شيء جديد، فسقوط خيار الترحيل كان محتماً، واعتذار شهيب كان يجب أن يحصل منذ زمن بعيد، إلا أن الأناظر ستكون متجهة اليوم الى اجتماع اللجنة الوزارية التي ستطرح العودة الى خيار المطامر والمخارج.

رئيس الحكومة تمام سلام استبق اجتماع هذه اللجنة، ودعا إلى اتخاذ القرار باعتماد المطامر «وتعيين جلسة لإقرار الأماكن التي تقترحها اللجنة». إلا أن مصادر وزارية قالت إنه «لا يوجد قرار يتعلق بالبدل بعد، وإن الوزير

تحقيق مصالح الشركة». في هذا الوقت، أعاد وزير الزراعة أكرم شهيب «أمانة» النفايات الى مجلس الوزراء، بحسب إعلانته أمس. جاء بالتزامن مع بيان مجلس الإنماء والإعمار عن «اعتذار» شركة «شينوك» البريطانية عن عدم تمكّنها من تقديم المستندات المطلوبة التي تُثبت موافقة الجهات الروسية الرسمية على استقبال النفايات، ضمن المهلة المحددة لها، والتي انتهت عند الساعة العاشرة من قبل ظهر أمس. وقال المجلس إنه «سيتم اتخاذ الإجراءات الإدارية اللازمة، ولا سيّما لجهة إبلاغ الشركة أن الموافقة المبدئية لاغية ومصادرة الكفالة المصرفية التي قدّمها

هديك فرفرور

منذ أيام، وجهت شركة «سوكلين»، كتاباً الى محافظ مدينة بيروت القاضي زياد شبيب تعلمه فيه أن الشركة ستتوقف عن جمع النفايات في 24 شباط من الشهر الجاري، «بسبب عدم وجود مساحة لتخزين النفايات بعد هذا التاريخ». يقول المنسق العام لائتلاف المدني الرافض للخطة الحكومية رجا نجيم إن هذا الأمر ليس صحيحاً، «لا تزال هناك مساحة في الجهة الجنوبية، حيث يستطيعون جمع النفايات وتكديسها على شكل هرمي بعد تغيير طريق الدخول»، معتبراً أنها «وسيلة ضغط من أجل